بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم انك العزيز الحكيم

باب القدرة

اعلم ان القدره معنى يوجب مزيه للجمله لاجل تلك المزيه يصح منه ان يفعل
وتسمى قدره وقوه واستطاعه وطاقه وفيها مسايل
مسئلة اختلف الناس في اثبات قادر
غير الله تعالى فقال جهم بن صفوان لا قادر في الوجود والامكان الا الله لا غيره ونحن قلنا بل الله
قادر على اختيار الافعال والعباد قادرون على افعالهم وهو مذهب الاشعريه والنجاريه من المجبره
فانهم يقولون ان الله تعالى قادر والعباد قادرون لكن لا فاعل عندهم الا الله تعالى كما مر تحقيقه في كتاب
العدل وقالت المطرفيه لا قادر الا الله تعالى والملائكه والادميون واما سائر الحيوانات فلا قدره
لها بل مسخره لا فعل لها ولا اختيار ونحن قلنا بل العباد قادرون فاعلون اذ وجدنا في الشاهد
حيين صح من احدهما الفعل دون الاخر وهو الصحيح السليم وهو المريض المدنف فلا بد من مزيه
اختص بها الصحيح السليم على المريض المدنف والا لم يكن اولى بان يصح منه ما لم يصح من غيره مع استوائهما
في كونهما حيين ولا نقول ان مزيته كون احدهما خلق فيه الفعل لاستوائهما بحسب العلم بتفاوتهما في العجز
اي ليس للجهميه ان تقول المزيه التي اختص بها من صح منه الفعل هي كونه خلق فيه الفعل
دون الاخر لان ذلك يوجب عليهم ان لا يصح العلم بتفاوتهما اذ لا دليل على قادريته الا صحة الفعل
من جهته على سبيل الاختيار فاذا لم يكن طريقا الى كونه قادرا لم يكن طريقا الى كونه قادرا قال
مولانا عليه السلام واعلم انه يصح اثبات احدنا قادرا الا بعد ان نثبته محدثا وفاعلا لان ذلك هو الطريق
الى القادريه ولا شك ان تعلق الفعل بفاعله واحتياجه اليه على سبيل الجمله معلوم ضروره وانما
يورد الدلالة ليفصل بمعنى ذلك التعلق والاحتياج هل تعلق احداث ام حلول فقط ام كسب
كما زعموا **والدليل** على ان احدنا محدث لفعله ما قد مر من وقوعه مطابقا لقصده ودواعيه
وانتفائه لكراهته وصوارفه على طريقه واحده لا يختلف بحال وبهذا يعلم انا نحن الموثرات من العلل
والاسباب والشروط ويجب ان يكون لنا تاثير في افعالنا بخلاف افعال غيرنا اذ لا نقف وجودها
وعدمها على اختيارنا فما ذلك الا لان لنا تاثيرا في فعلنا فثبت انه محتاج الينا وانما احتاج
الينا لحدوثه اذ لا احتياج في عدمه ولا في بقائه كما مر تحقيقه في اول الكتاب **فاما ما زعم**
الخصم من انه انما احتاج الينا لكونه كسبا ولا نعقل معنى الكسب حتى يمكن جعله وجها
للحاجه واذا ثبت حاجته الينا فالمعلوم انه لا احتياج الى مجرد ذاتنا لانها قد تزول الحاجه مع
بقاء الذات عند الموت والعجز فلا بد من ان يكون احتياجه الى مزيه لنا هي المؤثره فيه وليس
الا كونه قادرا لان الاراده والاعتقاد والتفكر لا تختص بفعل نفسه دون فعل غيره بل كما يصح ان
يريد فعله ويعتقده يصح ان يريد فعل الغير ويعتقده ولا تختص بفعل نفسه الا كونه قادرا
فثبت ان المؤثر هو الذات بواسطه هذه الصفه **نعم** وقد قدمنا ان بين من صح منه الفعل
وبين من تعذر عليه مع استوائهما في كونهما حيين مفارقه وانها تجب تعليلها وانها انما تعلل
بامر راجع الى الجمله لا الى الابعاض وان ذلك ليس الا كونه قادرا وقررنا هذه الاصول على الامر الذي
عليه فلا حاجه الى اعادتها هنا خلا انا نذكر هنا ما ذكره الشيخ الحسن بن متويه لتصحيحه على ما
قدمنا فما وافقه عرفت انه الحق وما خالفه نظرت في اي الكلامين اصح فتعمل على ما هنالك ان شاء الله تعالى
الله رحمه الله عليك وهو التعليل قال ابن متويه فان قيل هلا ثبت حاجته الينا وعللنا البناء لا
بعلل كما في كثير من الاحكام التي لا تعلل **قلنا** ان فقد التعليل اذا اخل بالعلم بالحكم وجاء عليه

صار التعليل واجبا قال مولانا عليه السلام وهذا مراد اصحابنا بقولهم فاذا لم يعلل بطل وجب
بالنقض اي اذا لم يعلل بطل العلم بثبوته وعاد على ثبوته بالنقض قال وهذا مراد الثاني اذ لا يثبت
تعليله اي اذا لم يعلل فيه بامر فيكون بالاضافه الينا احق من الاضافه الى غيرنا فكيف لا يعلل
حاجته الينا الا ولنا فيه تاثير
والحال هذه قال مولانا عليه السلام وهذا ان لم يبن على ما قدمنا في اول الكتاب لم يتعد لان للخصم ان يقول وما
دليلكم ان احتياج افعال الحكيم اليكم يوجب التعليل بالحاله الصحيحه ام بدلالة الاول ممنوع والثاني بعيد وهم
فلا بد حينئذ من التحقيق الذي قدمنا لتحصيله قال وكلما منع من تعليله فانه لا يؤثر في العلم
بالحكم بل الحكم معلوم وان لم نعلم علته قال مولانا عليه السلام ولا بد من توفيه هذا الكلام بما قد صنا قبل
ثبت بهذا ان احدنا قادر وتحقيقه انه يصح منا ما تعذر على المريض المدنف مع استوائه في
الاراده والاعتقاد ونحوهما فلا بد من امر لاجله يصح منا ما تعذر عليه وهو القدره قال مولانا
عليه السلام وفي هذا اشاره الى تقرير ما قدمناه في تحقيق هذه الطريقه قال فان قيل انما تعذر على المريض
لمانع قلنا المانع يعرض الفعل ولو كان فيه صنف لكان يتعذر عليه ان يحرك نفسه يتعذر علينا
اما لاجل ذلك الضد وهو السكون لان المانع ان كان من الله تعالى فمراده بالوجود اولى وان كان من
الغير وجب ان يحس المريض باعتماده لان القادر بالقدره لا يفعل الفعل في غيره الا على هذا الوجه
فان قيل ان الممنوع من الفعل قادر عليه والفعل متعذر منه فلا يكون التعذر امارة فاصله بين
القادر وغيره لتساوي حال القادر الممنوع في حال العاجز قلنا المنع ينفي وجود الفعل والقدره
ثابته فلو زال المنع لتاتى منه الفعل والمريض قد زال عنه كونه قادرا اصلا فتعذر الفعل لا
لمنع بل لزوال القدره اذ لا شيء يزول عنه عجزها وانما يعرف في الحي انه عجز قادر وحيث تعذر
الفعل منه لا للمنع فبطل ما زعموا فالاولى ان يقال القلب قادر على فعل الجوارح عندكم والمريض يقدر
بقلبه على سبيل ما قدر عليه الصحيح بقدر جوارحه فلا فرق بين الصحيح والمريض حتى يجعل
دلالة على ان القادر قادر قلنا ان الافعال الزائده المباشره من الصحيح لا تتاتى من المريض ولا
تعلق قدرته بها فلا بد من صفات في الصحيح ليست في المريض فاذا صح من احد الحيين ما تعذر
من الاخر فلا بد من امر والا لم يكن ليصح منه ذلك اولى من ان يتعذر وذلك الامر ليس الا كونه
قادرا قال ابن متويه والدال في الحقيقه هو صحه الفعل لكن لا يعلم الا بعد الوقوع ولو عرفت
تلك لا يستغنى عن العلم بالوقوع ولو كان واحتاجت وجود الفعل منه لما دل على الصفه لا نتقال المعرفه
بين الصحيح والمريض بشيء من صفه بانه ليس يتعذر عليه الفعل بسببه عجز اني منه لانا نقول
ان الثاني حكم بانت وجوع الصفه اليه اولى لم يمنع زوال تلك الصفه عن ذوات علته فياتي
منهم ذلك الفعل بسببه اذ لا اختصاص للنوع وذلك فاسد لان يتعدد القادرين مما لا يصح
ثبوت صفه للقادر **قلت** هكذا ذكره ابن متويه ولا بد من التحقيق الذي قدمناه
مسئلة قال ابن متويه لا يجوز ثبوت هذا الحكم يعني صحه الفعل مع زوال القادريه ولا
ثبوت القادريه مع استحاله الفعل **قلت** اذ لا يجوز حصول المقتضي مع انتفاء المقتضي والعكس
واما ثبوت كون الباري قادرا في الازل والفعل مستحيل في الازل فلا ينقض ذلك لان
ما لم يزل حال للصحه وما لا يزال حال للوقوع **قلت** وتحقيق هذا الكلام انه يقول
ليس من حق القادريه صحه وقوع الفعل بان يوجد بل يجوز تعلق الصحه بالوقوع على جهة

تسلم الاصل المنع من الطرفين والمسند له تسلم الاصل والفرع جميعا
تسلم جدل عنوان تقول تسلم جدلي لك صحة دعواك انه مؤلف والمؤلف محدث تم تطلق
وحده وبه سلمان بقول لكني اسلك مسلكا اسلم على قدمه وبالي نسبه الملا سعده الى مشاركة
بهائم واسامة قدم العالم فمنع ما ذكره ابن عبد الله ذهب الله قال ابو عبد الله ينبغي
ان نسلمه ويسأل انه يؤدي الى محال الله ليل على فساده او الى ما علم فساده مرة وجه
ولا يكون ذلك فقطا لتسليمه كما انه قد تسلم تسليم جدل من غير اعتراف
مسئلة قال ابو القسم واحترم الكلام في مجلس لعوف يعني ان المحادل في مسائل علم
الكلام اذا حشى في نفسه اقواله الى المهلكة ولزم الحال اذا له مكن فاذا ه
ذلك الموضع له التي نفسه اقواله الى المهلكة ولزم الحال اذا له مكن فاذا ه
ادى الحارة الى مكن مثله او انكر فرع قال العالم وعند مشاهدة افاسد
اذا الكلام واجب قلت يعني انه يجب بيان الحق في مجالس الظلمة كعترها وبحكم
وعون المشاول على ذلك القسم انه قال لكن قد الشرع تعظم كلمة الحق عند السلطان
حاز فهوم هذه الحكاية ان الى القسم يلزم ذلك من جهة العقل لان العقل يقتضي
بوجوب دفع الضرر عن النفس وكان الشرع قد دل على جواز ه ما ذكره هذا ومقتضى كلام
العيون والمآذن في شرحها فلم يقف جواز ه من جهة الشرع الى الى القسم بل الى نفسه
قال ولانه يجوز ترك الواجب لمخافة من يخافه من ظالم يقتح بل يحسن ان يفعل ويكره عليه
قال لانه ربما يكون ترك الظالم مفسدة بان يكون ثم قوم مستضعفون لو لم يسن لهم لساووا
وربما يتبع ذلك الشر السلطان الترجع الى الحق قلت وهذا كلام عن تحتمل فالاولى
في هذه الحكومة ان يحسب حتى على نفسه او ماله مفسدة ولا يجب عليه وهل يحسن
منه فيه خلاف شاف في الاحكام الله ه والراجح جوازه لما شاني وهذا
الحق هذه ارده الكلام في هذه المسئلة والله اعلم باب الحدود
مسئلة اعلم ان الحد في اللغة هو المنع ومنه سمي البواب حدادا لانه يمنع
الداخل الا باذن ومنه قول الفرزدق ه
يقول لي الجبار وهو يقودني الى السجن لا تجزع فما انت من باش
المسلمين اذ قال الحليل له في اب العاقبة ذهاب المصر ه
وقوله تعالى ومن يتعد حدود الله اي العاقبة التي منع الله من تعديها هذا
في اللغة واما في اصطلاح العلماء فهو كل لفظ جلي يكشف عن معنى لفظ خفي ه
مطابقا له مثال ذلك ما نقوله في ماهية المجسم انه الطويل العريض العميق
فهذا مطابق اذ لو نقص ي الالفاظ احتمل الحد وقال بعض المطلعين هو كلام
جامع مانع دال على فاقد الشيء فاسواه وقال بعضهم هو كلام مختصر جامع للمعاني
مدخل للفصل والحد ينقسم الى حقيقي ورسمي فالحقيقي ما تناول ذاتيا
المحدود المحكوم هو ما هو الها كما ذكرنا في حد الجسم المجسم والرسمي
ما تناول لوازم المحدود التي تكون هو ما هو من دونها ودلك كما يقولون في

حد الصبح انه الفعل الذي تستحق فاعله المكلف من الممتنع ازمنه الدم فان استحق
الدم من اوازم الصبح وقد تكون مستحقا والدم مستحق فاعله الدم كما قال السائل ه
والمعاني واعلم ان المعلومات نوعان نوع لا يمكن حده لعلاته وهو ما علمت
بفاضل صرورة ولم يلتبس بغيره ومنها ما يحتاج الى الحد ليميزه وقد ه
تزيد ولا يتبين ان عبد الموجود لي صوحه بل كل الحد لا يحيل بل اذا اطلق
ساذ ذلك الفهم الى معناه غلا الكمال والتمام فلا يمكن حده بل اذا اطلق
وقولنا موجود اوضح منه والحد لفظ جلي يكشف عن معنى لفظ خفي وهو ما ه
المشارح بل عبد ان عبد قلت وهو الصحيح لانه انما يعلم صرورة الموجود على
سبيل الجملة وهو الذي ليس لمعدوم وانما يعلم سبيل التفصيل وهو كونه ذاتا
الطل لقاضي وابا زيد بن خالفان وجوب الحد لله لا صرورة قلت وكل
ان يقال هو المتبين نصفه لكونها عليها ظهرا بين عند السامع واوضح ما حده به
والاحكام المتبينة عن صفة الذات تلك المثبتة هي كونه موجودا وهذا
الحد مبني على انها ذائدة على الذات كما تقوله الهاشمية ولا سبك ان الوجود شرط
في حقوق الصفة المقتضاة عن صفة الذات واحكامها الثبوتية ان المغايرة
مقتضى عن الوجود هو هي لا عين الوجود ولكن الكل الاحكام المقتضاة
عن صفة الذات وهي المعاملة والمخالفة وضعت كون الشيء معلوما وكون الكل
المقتضاة وهي القدرة فاحكامها ملبه احتمالا للاعراض وضعت ادراك الحاسة
ومنعته عزه من ان يكون بحيث هو نعم وقد عده اوشد الله واللبا دوعزها
من المشارح حده وكبره كما مر حوله فلا احاجة الى الاستعمال لذكرها مسئلة
قال الاكثرون اصحابنا والمعدوم عبد كالموجود وقال السني من الرد به لا يعبر
بكل قلت واضح مما قبل فيه ما ذكره الشيخ اوشد من ان المعلوم الذي ليس
موجودا وهو قول السني ان المعدوم ليس له ان يكون عبدا وما حال فيحتاج الى
تبيره بها بخلاف الموجود ووجه قول الاكثران القلما محمولون في المعدوم ه
هل هو سي ام لا وهل هو معلوم ام لا ومع احتمالهم يجب تبيره من كل فريق عاه
بطابق مذهبه والذي يطابق مذهب البهاشمة هو ما ذكرنا وهو الصحيح وجب
اعتماده واما قول ابي عبد الله ان المعدوم هو ما علم حاله بسبب الوجود
فقد بني ذلك على مذهبه ان المعدوم ليكون عبدا وما حال وقد بنى فساد ذلك مما
سبق واضح مما قال اصحابنا في حد العبد انه الموجود بعد العدم وهذا
هو حد القسم السني وقال القاضي هو ما لوجوده الله وقيل هو الباقي
بعد ان لم يكن وكلها مفاد به واضح مما قبل في حد القسم انه الذي له اول
لوجوده وقد اسلفت العبادات في حده وكررت وهذه اشرها وقد

تقديم الخلاف في صحة اطلاق لفظة قادر على معنى الله تعالى واتفق ما قيل في خلق الباقي وانه ما
استحق له الوجود وقتان فصاعدا وقيل بل هو الذي وجد الوجود والاول هو الاوجه
الى معناه اللغوي لان الباقي في اللغة ما طالت مدته ووجوده وسواء كان قد عدم محمدا
واما الفاني فهو ما دلت على عدمه الوجود واما المحادث فقد اختلفت العبارات
في حده واتفق ما قيل فيه انه ما تعدد له صفة الوجود واتفق ما قيل في حد الجوهر الفرد انه
انه المتحيز الذي لا يتأتى قبوله وانفق ما قيل في حد المحل انه اعتماد الشيء ما
ليس بد وهذا حد القاضي وقال ابو هاشم هو اعتماد الشيء على خلاف ما هو به
وقال ابو القاسم البلخي ما صار المحل متحاورا وانفق ما قيل في حد العرض انها
كل موجود لا يدخل احد جزأيها تحت الآخر هذا قول متأخري المتكلمين وقال المحققون لا يدخل
احد جزأيها تحت الآخر ازمن الذات والصفة فانهما متحاوران ولسنا عرضين فلا
يقال الذات عرض الصفة ولا الصفة عرض الذات لان الصفة لا تعلم على انها ذاتها واما
تعلم الذات عليها فالصفة داخلة تحت الذات فلم تكونا عرضين وعند الاشعرية
وابي القاسم من اصحابنا ان العرض ما وجد وجودا تابعا لا يصح الا في المحل
والصفة عندهم عرض لانها لا تصح الا في المحل ولا يقولون كون الصفة مرتبة
داخلة في الذات فلا تسمونها بانها عرض الذات واما يقولون انها لازمة الذات
دون العرض والصفة والذات مسئلة والقائم بنفسه والقائم
اكثر المتكلمين هو ما لا يحتاج جنسه الى محل ينتفي ان يوصف به الجسم والعالم
وقال ابو القاسم بل هو ما لا يحتاج في وجوده الى عزه وهو الله تعالى والشيخ ما
ذكره اشوح والحي لنا فاعل ابو القاسم انا نعلم حي لوزنه سميه اهل اللغة عرضا
فانا نفسه ويقولون قد ظن الذات اذا كانا نفسه اي لا يحتاج الى ما يقيمه
من زمام او نحوه مسئلة والصفة غنية اصحابنا كل امر زائد على الذات مما
ليس بذات مقدور والعلم به على الذات قوله مما ليس بذات احتراز
المعاني لانها انست صفات غنية وانا عند الاشعرية انها صفات وقد تقدم
بعض من سبهم وقوله مقدور في العلم به على الذات اي من علم الذات امكنه
العلم بتلك الصفة ولا يحتاج في العلم به الى ذات اخرى هو كونه عالما وقادرا
فانك اذا علمت حد وجود الفعل من الذات على وجه له حيا ذ علمت كونها قادرة
وانما نعلم ذاتا اخرى لخلاف الحكم والحكم كل امر زائد على الذات مما ليس
بذات غير مقدور في العلم به على الذات اذ لا يعلم الا من عرض او غير
وما جاز في العرض جاز مثله في العلم الا من عرض المماثلة والمخالفة فانك
فانه لا يمكنك ان تعقل ما هية المخالفة من السواد حتى تعقل ما هية السواد وكذلك
المماثلة وهذا واضح ومثاله لا يعلم الا بين غير وما احترز احترازه صحة
وجود الفعل في نفسه بان هذه الصفة تعقل بين الفعل وبين وجوده فلما
صحة الفعل مثل لفاكرة فانه لا يمكنك تصور صحة الفعل من الساكن حتى تصوره

ويصور الفعل وهما عبارات مختلفة فلم يعقل الحكم الا بين الذات وكل اكل صفتيه
المتماثلين بين الجنسين لا يمكن تصورهما الا لمن تصور هما ويصور كونهما مختلفتين
وهي المزيد وقد بان بهذا ان كل من تصور ذاتا اعرفت ذاك فاعلم ان الصفات بقسم الى ذاتية
ومعنوية ومعقولة وما لا فاعل ولا محل منها خذ سد كره واما ان احكام فلا يتبع ان تكون
عن الذات ويتبع ان تكون معقولة لمعقولية المتماثلين والمخالفة فانها مقتضاة
معانيه الوطن به والبرهنة كما تقدم لصفته وهل تكون بالفاعل من دون واسطة
لا اعلم حكما وتزيفه الفاعل من دون واسطة واما الصفة فيجوز كالوجود وكون
الجزء جزءا وصفة الاعتماد التي لا محل لها كما تكون للنفس كما مز والصفة الذاتية
هي التي على الموصوف عليها اي لا تدخل في كونه مقولا منها من عرف
انه يكونه عليها كالجوهرية فانه لا يدخل الجوهر في حيز المتحيز من عرفه من الذوات
انه يكوهر نه عليها ولا تعلم انه يكونه عليها موجودا ومعدوما هذا مذهب ابي هاشم
واما من نفى الذوات في العدم فانه لا يثبت صفة ذاتية ولا معنوية ولا معقولة
ولا يعقل الوجود من ذاته على ذات الموجود بل الوجود غنية هو ذات الموجود وزعم
انه يثبت صفة بالفاعل كالحاسة على ما مضى لخصمه منهم وابطال ما تعلق والصفة
المقتضاة هي التي تحمت وجبت مكذا ذكر اصحابنا وعندي ان هذا المحد
لا ينكشف به المحد ويدل انه اعم منه والاولى عندي ان يقال هي التي تجب للذات
لمحل احتوائها صفة اخرى كالعلم او تجدده والمدركية وسيمثل قبله والصفة
المتجددة هي كل صفة اوجبها معنى كالحاسة والقادرية كما مز فصفة واعلم ان
الصفات تنقسم ايضا الى معلقة وغير معلقة والمعلقة هي التي تستدعي لمجرد
ثبوتها ثبوت حكم بين ما اتصفت به وبين ذات اخرى وهي تسع القادرية
والعالمية والمدركية والكارهية والمدركية وكونه مسببا ونافرا وطاردا وباطنا
فكل واحد من هذه تقتضي ما ذكرنا فالقادرية تقتضي صحة الفعل من القادر
وصحة الفعل وحكم ثابت بين القادر وبين الفعل وتعلم تقتضي صحة احكام الفعل
وتزيد وكارهة تقتضي صحة الحاد كلام نهيا او خبرا ومستحق ونافر تقتضي صحة
الزيادة والنقصان على قول ابي هاشم وناظر تقتضي صحة وقوع الاعتماد عليها
وان تقتضي ترجح احد المجوزين من حيل المحادثة وكل واحد من هذه من الاحكام فانه
ثابت بين ما اقتضته من الصفة وبين ذات اخرى فقس على ما ذكرناه في صحة
الفعل وما خالفه الى الدعوى بالمسل مسئلة واختلف اصحابنا في ما هية
الحق والباطل فقال اكثر اصحابنا ان الحق الفعل المحسن الواقع من
العالم لحسنه فلا سبيل على عز الحق خطأ قال هذا في اصطلاح المتكلمين واما
في اصل اللغة فالحق هو الثابت قال الله تعالى حق اي ثابت لا تنكر بوته ومنه
قوله حق عليها القول اي ثبت ما يقال فيها من استحقاقها العقاب فمتى

فسمي الفعل الحسن حقا تسميتها بالمعنى اللغوي لانه ثابت حسنه كالثابت
الذي لا ينسخ وقال الشيخ ابو القاسم بل الحق في الاصطلاح هو ما يجب
قولا واعتقادا وفي الفعل نحو وجوب قضاء الدين والوكوه فانه يجب قبول القول
بوجوبها ويجب اداؤها قال والباطل ضده اي ضد الحق وهو ما لا يجب قوله
ولا اداؤه قلنا ما ذكرناه اسمه بالمعنى اللغوي فكان اولى وسميته اي
تسميه الباطل ضدا للحق فيه نحو اذ قد ثبوت الباطل من حيث الحق
نحو المشهود له والمشهود عليه فان الكون منها بحيث واحد هما حق وهو المشهود له
والاخر باطل وليسا سيان بل منها ملتبس في الصورة واما اختلافهما في الحكم والفعل بحيث ان
احدهما يجب والاخر لا يجب فليس من ضرورة كون احدهما حقا ان يكون الاخر باطلا
لجواز ان يكون كل منهما حقا بالنسبة الى شخص باطلا بالنسبة الى اخر
نفسه لانه يستلزم كونه باطلا مشتبها او حقا باطلا وهو محال والباطل
يستعمل في المعدوم حقيقة لغوية يقال الظلم فعل حسن وقته باطل اي معدوم
وقد يستعمل في القبيح نحو ان تظلم رجل احر فقول له انت باطل فتح وصفه بانه باطل
تسميتها بالمعدوم لانه من حيث انه لا وجه لقبحه حسن فقوله صادق
تسميتها بالذي لم يفعل ويستعمل ايضا في وصف الجحود الباطلة وقال هذا
جحود باطل اذا لم يقع على الوجه المشروع تسميته اياه اي الجحود المعدوم ولم يقع
حقا باطلا فضاد كما انه لم يقع ذاسا كان وهذه الجملة تم شرح ذلك فله الانعام
والطف الظلام والحمد لله على تمامه والصلاة والسلام على نبيه محمد خير انامه
النعمة من امهاتها واحسنها فنسأله ان يوزعنا شكرها انعم علينا به من
الحكمة وعش مفقدنا فيها حتى نلقاها انزاها لخاتمة وفاما وعلانية

تمت بحمد الله وحسن توفيقه وكتب اثاره

وكان الفراغ من تاليف هذه الشرح المبارك اعني
الشمس يوم الجمعة تاسع عشر رجب
الفرد سنة ثمان وعشرين وثمان
مايه سنة وقع من تاسعه يوم الجمعة
في العشر الاول من شهر
صفي الذي هو احد شهور
وسبعمايه سنة هجرية
وله حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم لفظ اشير الدنوب
المرجي من الله جل وعلا
المذنب وارجي

الحمد لله على كل حال من الاحوال
وصلواته على سيدنا محمد واله على

نهاية المخطوطة